



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

دور المصارف العراقية في تمويل المشاريع «الصغيرة»

ديانا هشام جاسم



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

دور المصارف العراقية في تمويل المشاريع «الصغيرة»

ديانا هشام جاسم *

الملخص التنفيذي:

- لم تتفق المؤسسات الرسمية في العراق حول تعريف جامع لموضوع تصنيف المؤسسات «الصغيرة» والمتوسطة، وهذا مرده لاعتماد معيار رأس المال، والذي تقلب (تضخم) بصورة مفرطة؛ بسبب الأزمات الاقتصادية التي مرّت على البلاد. وآخر قانون صدر بهذا الشأن هو قانون رقم (20) لسنة 1998.
- تواجه المشاريع «الصغيرة» عقبة في درجة تطور الأسواق والعقبات النظامية وعقبات التمويل وعقبات خارجية أساسية للنمو، ومشكلات الضمان الاجتماعي، وقلة الوضوح في السياسات الحكومية لدعم هذه المشاريع.
- تمثّل المشاريع «الصغيرة» في العراق أكبر مزوداً للعمالة في العراق إذ إنّ بحدود (60-70%) من العمالة المحلية في القطاع الخاص تعمل في المشاريع «الصغيرة»، كما أنّها تشكّل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي.
- أدّى إهمال هذه المشروعات إلى انحسار دورها في عملية التنمية والتطور واعتمادها على المتاح من مستلزمات إنتاج محلية. وأدّى هذا الواقع إلى أن تتركز الصناعات «الصغيرة» عموماً في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة، مثل: صناعة المنتجات الغذائية، والطباعة والنشر، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية .
- أفرزت الحكومة العراقية والجهات ذات العلاقة منها البنك المركزي عدداً من المبادرات التي تعنى بتطوير الأعمال «الصغيرة» وامتصاص العاطلين عن العمل، ورُصدت الأموال اللازمة لها، إلا أنّ متطلبات الإذعان وشروطه الصعبة، يزداد عليه صعوبة الإدارة التنظيمية لهذا النوع من الأعمال وحصرها؛ ممّا جعل القدرة على تنظيم هذا القطاع والنهوض به أمراً صعباً.
- يجعل حصر المبادرات التي تُعنى بتمويل المشاريع «الصغيرة» بأعداد معينة من المصارف، وعدم رصد الأموال الكافية، وصعوبة إخضاع الجهات المستفيدة من هذه الأموال نتيجة للعقبات التنظيمية من قدرة النظام المصرفي على المساهمة في قطاع الصناعات «الصغيرة» محدود.

المقدمة

تحتلّ المشاريع «الصغيرة» مكانةً متميزةً في جميع اقتصاديات بلدان العالم (المتقدّمة، والنامية على حدّ سواء)؛ لما لها من أثرٍ كبيرٍ في حياة الناس؛ لأنها توفّر فرص العمل، وكثير من السلع وخدمات، مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والتطور التكنولوجي؛ فضلاً عن التكامل مع المشاريع الصناعية الكبرى في مجالات (الإنتاج، والخدمات)، ومن أجل التطور والإبداع بهذه المشاريع لا بدّ من تبني برامج وآليات تُعتمَد؛ للنهوض بالمشاريع «الصغيرة» وتطويرها، ولا بدّ من توفير مصادر التمويل المناسبة، إذ قامت العديد من المصارف في العراق، ولا سيّما التجارية منها بالاعتماد على الطرائق الحديثة؛ لتسهيل حصول المشاريع «الصغيرة» على التمويل المصرفي عن طريق قيام المصارف بتأسيس شركة للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع «الصغيرة».

وأولت المصارف المشاريع «الصغيرة» اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة؛ لتشجيعها ورعايتها وتوفر احتياجاتها التمويلية، إذ قامت المصارف بوضع إستراتيجيات خاصة، وسياسات متعددة للتعامل مع المشاريع «الصغيرة»، إذ تقوم المصارف بمنح القروض للمشاريع لتحقيق الأرباح.

أولاً: لمحة عن المصارف العراقية

تعدّ المصارف بأنواعها الحكومية والخاصة جزءاً أساسياً من هيكل الاقتصاد العراقي، ولها أثر مهم جداً في تنميته، وسرعة تطوره، وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن أثرها المهم في تمويل الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيّما بعدما أصبحت جميع المصارف تمارس دوراً تجارياً، وعدم الاكتفاء أو الاقتصار على ممارسة الوظائف التقليدية المتعلقة بالائتمان، ويقوم القطاع المصرفي بعملية تمويل المشروعات المالية عن طريق أموال العملاء ومشاركاتهم وإقراضهم وتمويل جزءٍ أو كلٍّ من مشاريعهم، طبقاً لقناعة المصرف بجدوى الاستثمار، وأيضاً أهميته للفرد أو للمجتمع، وللمصارف دوراً مهماً في معالجة الأزمات والمشكلات الاقتصادية⁽¹⁾.

1. عبدالسلام محمد خميس، محمد عبدالوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والاختيار المصرفي، الطبعة الأولى، الناكرة للنشر والطباعة، بغداد، 2014، ص 17.

للمصارف أهمية في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، وأنَّ أهمَّ ما يميِّز النشاط المصرفي هو تعامله بالنقد، وأنَّ النقود هي مادته الأولية متمثلة بالودائع، وفي الوقت نفسه منتجها النهائي القروض، والائتمانات النقدية المختلفة، وتكون النقود هي المادة الأساسية لخدماته متمثلة بصور الائتمان غير النقدي، وعمليات التحويل، وسداد الالتزامات، حتى الخدمات الاستشارية تكون النقود أساسها الأول⁽²⁾.

وللقطاع المصرفي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، وفي الاقتصاد على العموم، ويمكن توضيحه عن طريق الآتي⁽³⁾:

1. وساطة مالية: يتركز عمل المصارف على منح الائتمان، وقبول الودائع، وحفظ الأموال. إذ يؤدي المصرف دور الوسيط بين أولئك الذين لديهم فائض من الأموال، وبين أولئك الذين بحاجة إلى تلك الأموال، ولذا تؤدي المصارف دوراً كبيراً في عملية (الوساطة المالية) بين الوحدات الإنتاجية والمستهلكين (الجمهور).
2. الربحية والأمان: تبقى الربحية هي الأهم، والهدف الأساس الذي تنشده إدارة أي مصرف، أو مؤسسة مالية من أجل البقاء، وإرضاء مالكي رؤوس الأموال، ويجب على المصرف أن يتأكد بأن أموال مودعيه قد وُظِّفت توظيفاً سليماً، والأمين الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب وتحقيق الهدف الأسمى وهو البقاء والنمو.
3. تقديم الخدمات المصرفية: للمصارف أهمية كبيرة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة، والمتنوعة للزبائن، ومنها الخدمات غير المنظورة، المعتمدة على أساليب الاتصال المختلفة التي تضمن أعلى درجات الإقناع، زيادةً على رسم صورة طيبة للمصرف في أذهان الزبائن، وتقديم خدمات متميزة وجذابة.
4. أهمية المصارف في عملية التمويل: تساهم المصارف مساهمةً أساسياً بتمويل نشاطات الاقتصاد؛

2. سالم محمد عبود، تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 5، المجلد 3، 2013، ص 93.

3. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية، الأردن، 2014، ص 16-17.

عن طريق القروض المصرفية، والتسهيلات الائتمانية الموجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة، ويعمل الدور التمويلي للمصارف على تحفيز التنمية الاقتصادية، إذ تقوم المصارف بتمويل المشاريع، ويكون هذا التمويل من الأفكار التمويلية الحديثة، ويعتمد تقديم التمويل على جدوى المشروع الممول، والتدفقات النقدية المتوقعة، بوصفها المصدر الرئيس للوفاء، وتسديد الالتزامات، وكذلك الاعتماد على قدرات صاحب المشروع، وملاءمته المالية.

شهد القطاع المصرفي تغيرات كثيرة تزامنت مع تغيير النظام السياسي للدولة، ويتألف القطاع المصرفي من مجموعة واسعة من المؤسسات التي تزاوِل العمل المصرفي والتي تُعدُّ الركن الأساس للاقتصاد، وكان للبنك المركزي الدور الكبير في إدارة الكتلة النقدية عبر أدواته المباشرة وغير المباشرة وهو الحلقة الأساسية من حلقات الاقتصاد العراقي في ضبط مناسيب السيولة، وتحقيق الاستقرار المالي النقدي⁽⁴⁾.

شهد القطاع المصرفي العراقي في المدة (2015-2020) تغيرات كبيرة إذ بلغت عدد المصارف العاملة في نهاية عام 2015 (57) مصرفاً، و(7) منها مصارف حكومية تتوزع بين مصارف تجارية وأخرى متخصصة، و(50) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً تجارياً، و(8) مصارف إسلامية، و(18) مصارف أجنبية، وقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في عام 2015 بنسبة (11.7%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (10.1) ترليون دينار مقابل (9.1) ترليون دينار نهاية عام 2014، تركزت الزيادة في رؤوس أموال المصارف الحكومية لتسجل نسبة نمو (49،9%)، أمّا المصارف الأهلية فسجّلت نسبة نمو (2،4%)⁽⁵⁾.

وشهد عام 2016 ارتفاعاً في القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية ما عدا المصارف الحكومية، إذ سجلت رؤوس أموال المصارف الأهلية ارتفاعاً قدره (1،6%) ترليون دينار أي: بنسبة (20،2%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ (9،5%) مقابل (7،9%) ترليون دينار عام 2015⁽⁶⁾.

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة (69) مصرفاً شملت (7) مصارف حكومية توزعت على (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة و(1) مصرف إسلامي و(62) مصرفاً أهلياً في عام

4. أوس طارق حميد، التشريعات المنظمة لعمل المصارف الخاصة، الطبعة الأولى، بغداد، الصقور للنشر والتوزيع، 2016، ص7

5. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2015، ص45.

6. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2016، ص35.

2017، وبلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة لعام 2017 (14.5) ترليون دينار مقابل (11.7) ترليون دينار عام 2016، وتركزت النسبة الكبرى في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (11.1) ترليون، ونسبة (76.7%) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق⁽⁷⁾.

سجّل رؤوس أموال للمصارف العاملة في العراق ارتفاعاً في عام 2018 قدره (15.2) ترليون دينار مقابل (14.5) ترليون دينار عام 2017، إذ تركّزت النسبة الكبرى في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (11.7) ترليون دينار⁽⁸⁾.

وبلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (2.3%) ليسجل مبلغاً قدره (15،5) ترليون دينار مقابل (15،2) ترليون دينار عام 2018، وتركزت النسبة الكبرى في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (12) ترليون دينار⁽⁹⁾.

مع انتشار جائحة (كورونا) في عام 2020 أثر سلباً على الاستقرار المالي؛ إذ أُغْلِقَت المصارف لمدةً وجيزة، وتوقّفت المعاملات المالية والمصرفية، فضلاً عن عدم قدرة المودعين على سحب ودائعهم وخوفهم عليها، ولغرض المحافظة على مائة المؤسسات المالية المختلفة وسلامتها؛ اتخذ البنك المركزي العراقي عديداً من الإجراءات الفورية، ولعلّ من أبرزها⁽¹⁰⁾:

1. خفض الاحتياطي القانوني بنسبة (2%) ل(6) أشهر لتوفير السيولة اللازمة للمصارف؛ لمواجهة سحب الودائع، والاستمرار بمنح الائتمان.
2. تأجيل تسديد قروض مبادرة البنك المركزي العراقي ل(3) أشهر؛ لتخفيف العبء على المقترضين - أصحاب المشاريع «الصغيرة» والمتوسطة والكبرى - الذين تأثّر نشاطهم بصورة سلبية، وتوقّف لمدةً من الزمن من دون أي غرامات.
3. استمرار عمل نظام المدفوعات بصورة يومية، ولجميع فعالياته.
4. تأجيل العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف ل(3) أشهر ابتداءً من 1 أبريل 2020، ولغاية 30 يونيو 2020.

7. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، ص 34.

8. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2018، ص 30.

9. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2019، ص 35.

10. رامي يوسف عبيد، تقرير حول جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، 2020، ص 7.

5. استئناف العمل بالنافذة الاستثمارية للمصارف المفتوحة في البنك المركزي العراقي.

إذ سجّل إجمالي رؤوس الأموال العاملة في المصارف العراقية لعام 2020 ارتفاعاً بنسبة (9.0%)، ليسجل مبلغ قدره (16.9) تريليون دينار مقابل (15.5) تريليون دينار عام 2019⁽¹¹⁾.

ثانياً: مكونات القطاع المصرفي العراقي

يضم القطاع المصرفي العراقي المكونات الآتية:

1. البنك المركزي العراقي

يُعدُّ البنك المركزي العراقي هو المؤسسة النقدية ذات الملكية العامة التي تعنى بشؤون النظام النقدي والمصرفي، وتُعدُّ عملية إصدار العملة، ومراقبة الجهاز المصرفي، والإشراف على النشاط الائتماني، والتحكّم في عرض النقد للمحافظة على الاستقرار النقدي، وربطه بالحاجات الاقتصادية من أبرز المهام التي يتولى تنفيذها⁽¹²⁾.

وقد أشار قانون البنك المركزي رقم (56) لعام (2004) في المادة (28 و29) إلى الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة؛ والتي تشمل متطلبات الاحتياطيات الأجنبية، والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي، ونافذة بيع العملة الأجنبية، وحوالات البنك المركزي، وعمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وعزّزت هذه الأدوات من قدرة المصارف في إدارة السيولة⁽¹³⁾.

2. المصارف التجارية

تشكّل المصارف التجارية إحدى أهم المؤسسات المالية الوسيطة وأقدمها؛ لأنّها تشكّل حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، وتتركز وظيفتها في قبول الودائع بأنواعها كافة، وتنفرد بوظيفة خلق النقود، وهي تقدّم الاستشارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن؛ لتحقيق أهدافها في الربحية والأمان⁽¹⁴⁾.

11. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، ص34.

12. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص187.

13. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، ص26.

14. رضا صاحب بو أحمد، وفائق مشعل قدوري، إدارة المصارف، دار الأثير للطباعة والنشر، موصل، 2015، ص20.

وللمصارف التجارية دور متميز في عملية تمويل المشاريع في العراق؛ فضلاً عن الاقتراض لحلّ المشاكل الاقتصادية، أو التخفيف منها، وقد شهدت ودائع المصارف التجارية تذبذباً مع اتجاه عام للزيادة، وسجّلت أعلى قيمة للودائع بمبلغ مقداره (81.9 ترليون دينار) في عام 2019، في حين سجّلت أقل قيمة بمبلغ مقداره (8.6 ترليون دينار) في عام 2004⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: المشاريع «الصغيرة»

يختلف الباحثون في توصيف معنى (المشاريع «الصغيرة»); بسبب الاختلاف في تحديد مفهوم حجم المشاريع «الصغيرة»، وهناك كثير من المحاولات لتعريف المشاريع «الصغيرة» بواسطة المفاضلة بين عدد من المعايير؛ لإعطاء تعريف محدّد، ومن هذه المعايير: (حجم المبيعات، وحجم رأس المال، وحجم الإنتاج، وحجم العمالة، وحجم الأجور).

تشير الدراسات الصادرة عن معهد (ولاية جورجيا) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من (55) تعريفاً مختلفاً لهذه المشاريع، وهناك معايير مختلفة يعتمد عليها تعريف هذه المشاريع كمعيار رأس المال، ومعيار عدد العمال، وحجم المبيعات، فضلاً عن معيار القيمة المضافة، ومعيار التكنولوجيا وغيرها من المعايير، واعتمد صندوق النقد الدولي على معيار واحد هو (حجم العمالة المستخدمة) في المشروع بوصفه هو المعيار الذي يتسم باليسر والسهولة⁽¹⁶⁾.

ويختلف في العراق مفهوم هذه المشاريع باختلاف مراحل التطور، فقد كانت وزارة التخطيط تستخدم معياراً واحداً لتحديد مفهوم المشاريع «الصغيرة» وهو معيار (عدد العاملين)، أي: إنّ المشروعات «الصغيرة» تستخدم من (1- 9) عاملاً، ثم عملت وزارة التخطيط تعديلات لهذا المفهوم، وأدخلت معياراً إضافياً، وهو (الاستثمار في المكائن والمعدات)، وأصبحت المشروعات

15. مهند عزيز الشلال، أكرم صالح يوسف، قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004-2019، مجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، العدد 1، المجلد 1، كردستان العراق، 2020، ص95.

16. سعيد علي محمد، عبدالرحمن عبيد جمعة، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 1، 2018، ص77.

«الصغيرة» يتراوح عدد العمال فيها من (9-1) عاملاً، ولا يتجاوز رأس المال للمكائن والمعدات (100) ألف دينار، واستمرَّ هذا المفهوم حتى عام 1991 إذ صدر قانون رقم (25) الخاص بالاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط، إذ يستخدم فيه معيار واحد فقط لتحديد مفهوم المشاريع «الصغيرة»؛ وهو معيار رأس المال المستثمر الذي تقل فيه قيمة المكائن والمعدات (من دون المباني) عن (100) ألف دينار من دون الاعتماد على معيار حجم العمالة، وبقي هذا المفهوم سائداً حتى صدر قانون الاستثمار الصناعي الآخر رقم (20) لعام 1998 بعدما أخذت معدلات التضخم تسير سيراً متصاعداً، وتدهور على أثره سعر صرف الدينار العراقي، وأزيلت بموجب هذا القانون الحدود الفاصلة بين المشاريع «الصغيرة» والكبرى على وفق معيار رأس المال المستثمر لأجل تسهيل منح ترخيص الإجازة للمشاريع المرغوب إقامتها⁽¹⁷⁾.

عرّف علماء الاقتصاد المشاريع «الصغيرة» بأنها استثمار يوجّه لإنتاج محدد؛ لتحقيق عائد ربح لصاحب المشروع، وعائد بالنفع على المجتمع أيضاً، ويتميّز بانخفاض رأس المال المستثمر، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج⁽¹⁸⁾.

وتتمتع المشاريع «الصغيرة» بخصائص عديدة، من أبرزها⁽¹⁹⁾:

1. يكون المالك هو المدير؛ وهو من يتولى إدارة المشروع، وهذا يساعد على سهولة اتخاذ القرارات وسهولة في إجراءات العمل ممّا يساعد على سرعة دورة العمل، والإنتاج داخل المشروع الصغير.
2. تكون المشاريع «الصغيرة» في المنطقة التي يعمل بها ومرتبطة ارتباطاً كبيراً بالسوق المحلي، ويمتاز

17. عقيل عبد الحسين عودة، دور الصناعات «الصغيرة» للنهوض بالاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009، ص 11-13.

18. المصدر السابق نفسه، ص 31.

19. عبد الرحمن إبراهيم، دور البنوك في تمويل المشاريع «الصغيرة» والمتوسطة في العراق والمصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، ألمانيا، 2020، ص 33.

بالمعرفة الدقيقة بالسوق، والمستهلكين، ورغبتهم، والانتشار الجغرافي السريع؛ لتقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية.

3. توفير السلع والخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود؛ التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع القدرة الشرائية لهم.

4. الاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل على نحو كبير مع محدوديتها، والمحافظة على استمرارية المنافسة والتجديد.

5. سهولة تسويق الإنتاج والخدمات؛ لقلة الإنتاج ومحدودية كلفته مقارنة بالمشاريع الكبرى.

6. مساندتها للمشاريع الكبيرة عن طريق عدم إمكانية المشاريع الكبرى الاستغناء من المشاريع «الصغيرة» في بعض المجالات الصناعية لقدرتها على التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة.

ومن أهمية هذه المشاريع ما يأتي⁽²⁰⁾:

1. تؤدي دوراً مهماً في زيادة الناتج القومي، ولا سيما في الدول النامية.

2. خلق فرص عمل أكثر استمرارية للعاطلين عن العمل، وبتكلفة قليلة نسبياً، مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل في الصناعات «الصغيرة»، ومن ثم تخفيف العبء عن ميزانيات الدول المختلفة.

3. تنمية التطورات والإبداعات والمواهب والابتكارات، وإرساء قواعد التنمية الصناعية ضعف ما حققته المشاريع الكبرى.

4. دعم نشاط الشركات، أو المشاريع الكبرى، فهي تقوم بدورين مهمين يتمثل الدور الأول بأنها تعمل كموزع لمنتجات هذه المشاريع، وكوكالات لخدمة العملاء أيضاً، ويتمثل الدور الآخر

20 . المصدر السابق نفسه، ص40.

بوصفها مورداً؛ إذ إنّ أغلب الشركات الناجحة في أمريكا قد بنت خططها الإستراتيجية معتمدة على الموردين الخارجيين الصغار.

5. مساهمتها في الوصول إلى عديد من المواقع والمناطق، وبما يساعد على توفير الاحتياطات الكامنة من الموارد (الطبيعية والبشرية) لعملية التصنيع، فضلاً عمّا تستنفذه الصناعات الكبرى من هذه الموارد المتاحة في عدد محدود من النشاطات الصناعية، وهذا ما يوفّر فرصاً أخرى؛ ومن ثمّ يؤدّي إلى تقليل الاختلاف القطاعي والتفاوت الإقليمي.

مع أهمية المشاريع «الصغيرة»؛ إلا أنّها بحاجة إلى الدعم في المجالات الأساسية، مثل: التسويق المالي، والإداري، وانخفاض القوة العاملة الماهرة كعامل محدد للنمو، وتواجه عقبة في درجة تطور الأسواق، والعقبات النظامية، وعقبات التمويل، وعقبات خارجية أساسية للنمو، ومشكلات الضمان الاجتماعي، وقلة الوضوح في السياسات الحكومية لدعم هذه المشاريع، وغياب المؤسسات الداعمة والملائمة والفاعلة، وصعوبة التمويل، وغياب الائتمان طويل الأجل، والإجراءات البيروقراطية، وأسعار الفائدة؛ وتفتقر -بسبب صغر حجمها- إلى الخبرات السليمة، وضعف في الوضع المالي الذي يحد من قدرتها على ضبط الأعمال الناجحة ومتابعتها، كما أنّها تخضع أيضاً لمعاملة غير متكافئة تشوّه البيئة التنافسية للشركة⁽²¹⁾.

رابعاً: واقع المشاريع «الصغيرة» في العراق

تنهض المشاريع «الصغيرة» في العراق بدور بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي؛ عن طريق الحيز الذي تشغله على مستوى المشاريع الصناعية كلّها، إذ بلغ مجموع المشاريع «الصغيرة» (11131) مشروع صناعي في عام 2010، إذ يشكّل ما نسبته (95%) من إجمالي المشاريع الصناعية، أمّا

21. سعد علي العنزي وآخرون، مبررات احتضان المشاريع «الصغيرة» والمتوسطة -دراسة استطلاعية-، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 74، المجلد 19، 2013، ص5.

نسبة العاملين في الصناعات «الصغيرة» فقد شكّل حوالي (16%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العراق إذ بلغ مجموع العاملين في المشروعات الصناعية «الصغيرة» (36898) عامل، ومع الدعم المحدود وغير الفعال لنمو هذا القطاع المهم وتطوره سواءً عن طريق تذليل العقبات؛ أم مراقبة جودة الإنتاج؛ أم زيادة القدرة الإنتاجية؛ أم دعم قدرة هذه الصناعات على منافسة مثيلاتها الأجنبية⁽²²⁾.

إذ أدّى هذا الإهمال إلى انحسار دورها في عملية التنمية والتطور، واعتمادها على ما متاح من مستلزمات إنتاج محلية. أدّى هذا الواقع إلى أن تتركز الصناعات «الصغيرة» عموماً في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة، مثل: صناعة المنتجات الغذائية، والطباعة والنشر، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية.

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق، قامت الحكومة بدعم هذه المشاريع عن طريق برنامج (القروض «الصغيرة»). إنّ عدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص على استيعاب أعداد العاطلين وافتقارهم إلى المهارات الفنية، وعدم إمكانية مخرجات التعليم من تلبية متطلبات سوق العمل؛ قرّر مجلس الوزراء في 2007 تخصيص مبلغ (30) مليون دولار لإقامة المشاريع «الصغيرة» للفقراء، والعاطلين عن العمل، وتحقيق أهداف أوسع لإعانة المتضررين من سوء الظروف الناتجة عن فقدان الأمان وغياب النظام والقانون⁽²³⁾.

وكان لوزارة المالية دوراً في تسهيل عمل هذه المشاريع، إذ وضعت الحكومة عند بحثها عن الحلول والمخارج للتخفيف من أزمة البطالة في العراق مشروع القروض الميسرة في مقدمة الحلول المتبعة، ويقع تمويل هكذا مشروع على عاتق الجهاز المصرفي العراقي وفي مقدمته مصرفا (الرافدين

22. ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصناعية "الصغيرة" المتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي، 2012، ص4.

23. عمر خلف فزع، مشروعات الأعمال في العراق التوطين والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 1، 2014، ص142.

والرشيد)، فقد أسهم هذان المصرفان في تقديم القروض الميسرة، وفي مدّة تتجاوز الخمس السنوات، ولم يقتصر الدعم على رصد المبالغ، وتنفيذ المشروع عن طريق المصارف الحكومية، إذ قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الخامسة عشر والمنعقدة في 3/4/2007 ما يلي:

1- التزام الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية في ضمان إعادة القروض إلى المصارف في حالة عدم إعادتها من قبل المقترضين.

2- تتحمّل وزارة المالية نسبة تقدر ب(4%) من فرق الفائدة والبالغ (6%)، أمّا ما نسبته (2%) فيتحملها المقترض⁽²⁴⁾.

كما عمل اتحاد الصناعات العراقي في عام 2011 بموجب الدعم المقدم من قبل الحكومة العراقية للمشروعات «الصغيرة» بعد طول تعثّر على دعم هذه المشروعات عن طريق توجيه المبلغ المخصص من الحكومة، والبالغ (95) مليون دولار لقطاع المشروعات الصناعية «الصغيرة» ووفق الاتفاقات الثنائية، ومدكّرة التفاهم بموافقة الجهات المركزية، وقد وُزِعَ هذا المبلغ وحُصِّصَ إلى الصناعات، مثل: (الغزل، والأقمشة، ومستلزمات الصناعات الهندسية، والألمنيوم، والصفائح والمقاطع، وحبّيات البلاستيك، والجلد الصناعي المتطور)؛ لرفع المعاناة التي يعاني منها قطاع المشروعات «الصغيرة»، وساهمت بدعمها بصورة كبيرة⁽²⁵⁾.

خامساً: دور المصارف العراقية في تمويل المشاريع «الصغيرة»

يُعدُّ التمويل من أهم متطلبات تنمية المشاريع «الصغيرة»، ويُعدُّ النقص في تمويل هذه المشاريع عقبةً كبيرةً في مرحلة التأسيس وما بعدها، وتواجه المشاريع «الصغيرة» عقبات كبيرة في الحصول على التمويل في الدول النامية والمقدمة، وتواجه هذه المشاريع في العراق هذه العقبات

24 . المصدر السابق نفسه، ص 144.

25 . نوال عبدالحاميد الفخري، مشاكل الصناعات "الصغيرة" والحلول المقترحة، اتحاد الصناعات العراقي، 2001، ص 4.

بوصفها وجهة من أوجه الاستثمار عالية المخاطر، وأدّت المصارف العراقية دوراً واضحاً؛ لأنّها حلقة وصل بين البرامج الحكومية والدولية؛ التي تقدم الدعم سواءً أكان الدعم عن طريق الإقراض؛ أم عن طريق التأجير؛ أم شراء الآلات والمعدات للمشاريع «الصغيرة» من قبل الحكومة أو من الجهات الدولية المانحة (البنك الدولي، والبنك الياباني)⁽²⁶⁾.

وأولت المصارف المشاريع «الصغيرة» اهتماماً كبيراً - في الآونة الأخير-؛ فضلاً عن تشجيعها ورعايتها وتوفير احتياجاتها التمويلية، إذ تتمتع هذه المشاريع بالمرونة في تمويلها، وتحقيقها ربحية مناسبة على الأموال التي تقدمها المصارف، ونظراً لأنّ الائتمان من أهم الأنشطة المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على ربحية المصارف؛ ممّا يستوجب القيام بإدارة المخاطر بأسلوب خاص ومتطور؛ إذ تشكّل محفظة القروض «الصغيرة» حجماً لا يستهان به من المحفظة الإجمالية لهذه المصارف، ومن ثم فقد قام كل مصرف بوضع الإستراتيجية خاصة به وسياسات متعددة للتعامل مع المشاريع «الصغيرة» موضحاً بها الأهداف الإستراتيجية للمصرف⁽²⁷⁾.

إنّ من أهم مكونات سياسة تمويل المشاريع «الصغيرة» هي²⁸:

أ. الالتزام بالقيود القانونية: إذ حدّد قانون (البنوك المركزية) التوسّع في الائتمان أو تقليصه، وتحدّد التشريعات والتعليمات المصرفية الحد الأقصى للقروض، وأسعار فوائدها وعمولاتها والضمانات ونوعية النشاطات الجائز تمويلها.

ب. شروط الائتمان: منها شروط قبول الطلبات، وهي نقطة الانطلاق التي من بعدها تُجرى الخطوات اللاحقة مثل التحري والاستقصاء.

26. عبدالرحمن إبراهيم، دور البنوك في تمويل، مصدر سبق ذكره، ص142.

27. حمزة محمود الزبيدي: إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الدوائع وتقديم الائتمان)، الوراق للنشر- عمان، طبعة معدلة، 2011، ص219.

28. سهام محمد عبد العزيز، دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع "الصغيرة" بحث تطبيقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 29، المجلد 9، 2014، ص265.

ج. كلفة القروض والائتمانات: تدخل ضمن هذه الكلفة أسعار الفائدة التي يتقاضاها المصرف على القروض والائتمانات المقدمة.

د. حجم الأموال المتاحة للإقراض: تحديد مقدار المبالغ التي تقدّم للقروض والائتمان لهذه المشاريع من مجموع الموارد المتاحة في المصرف للائتمان بصورة عامة.

هـ. إجراءات وخطوات الحصول على القروض والائتمان: ويقصد بذلك التحديد الدقيق لكل الخطوات التي يجب أن تمر بها عملية الحصول على القرض والائتمان وهي على النحو الآتي⁽²⁹⁾:

* جذب الزبائن: لا بدّ من البحث عن الفرص لجذب الزبائن عن طريق التعرف على احتياجاتهم التمويلية.

* تقديم الطلب: يقوم المصرف بتصميم نموذج طلب قرض يتضمن جميع البيانات الضرورية التي تسرع من عملية التحليل وصناعة القرارات.

* دراسة طلبات الائتمان: حينما يقوم الزبون بتعبئة طلب الائتمان، على وفق النموذج المعد من قبل المصرف، فإنّه يتولى تقديمه إلى قسم الإقراض لإجراء الدراسة عليه، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان.

* تحليل المركز المالي: تساعد عملية التحليل المالي للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملاءة المالية للزبون، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

* التعرف والاستعلام عن مقدّم الطلب: إذا قرّر المصرف قبول طلب الاقتراض قبولاً مبدئياً، فإنّه يبدأ باتخاذ سائر إجراءات منح القرض، والتي تبدأ بالاستعلام عن الزبون.

* التفاوض: في ضوء التحليل والتقييم والاستفسار، تتضح التصورات عن البدائل المختلفة التي يمكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات الزبون.

* اتخاذ القرار والتعاقد: عند هذه المرحلة يكون أصحاب القرار في وحدة الإقراض قد توصلوا إلى نقطة واحدة وهي إمّا الرفض أو الاستمرارية في التعاقد.

* المتابعة: في هذه المرحلة يُنفَّذ التمويل ويُتَابَع المقترض؛ لضمان التزام بالشروط، وينبغي على المصرف وضع جدول للمتابعة الدورية والوقوف على الديون المتعثرة، فضلاً عن متابعة المشاريع بعد منح القرض.

للمصارف العراقية دور مهم في تمويل المشاريع الصغرى، عن طريق تقديم القروض، وتعتمد على بعض السياسات والإجراءات، ومن أهم هذه المصارف:

1. مصرف الرافدين

لقد تبنّى مصرف الرافدين إقراض المشاريع «الصغيرة» عن طريق برنامج القروض الميسرة وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إذ تُنفَّذ هذا البرنامج من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والجهة المقرضة (مصرف الرافدين)؛ لدعم المشاريع «الصغيرة» وإقامتها؛ لغرض تشغيل العاطلين عن العمل، وقد وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خطةً لتنفيذ البرنامج تستند على توفير (120) ألف فرصة عمل للعاطلين والمسجلين في قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب الهني التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وقد وُزِعَ هذا العدد على المحافظات (ما عدا إقليم كردستان)، ويكون عن طريق توفير قروض (من دون فائدة) تتراوح بين (2500-8250) دولار أو بما لا يزيد عن (10) مليون دينار عراقي. قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتوجيه وزارة المالية بتوفير التمويل اللازم للبرنامج عن طريق السيولة المتوفرة في مصرف الرافدين، وقد حُدِدَ سقف للإقراض لا يزيد عن (740) مليار دينار عراقي، ونتيجة للظروف الاستثنائية التي مر

بما البلد بعد عام 2003 وما رافق ذلك من توقف تام لعجلة الاقتصاد الوطني، فقد وجّهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشمول فئات أخرى في برنامج القروض الميسرة وهذه الفئات هي: (المهجرون من مناطقهم؛ بسبب العمليات العسكرية والأعمال الإرهابية، والمتضررون جسدياً ونسبة العوق لا تقل عن (50%)، والعوائل التي فقدت معيّلها نتيجة الأعمال الإرهابية، وأصحاب المحال التجارية، وغيرهم من الذين تضرّروا بسبب الأعمال الإرهابية⁽³⁰⁾).

ووضعت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضوابط خاصة للترويج المعاملات الخاصة بالمشمولين في برنامج القروض الميسرة وهي على النحو الآتي⁽³¹⁾:

* أن يكون مقدّم الطلب على القروض مسجلاً في قاعدة بيانات العاطلين عن العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

* أن يكون عمر طالب القرض لا يقل عن (18) سنة ولا يزيد عن (45) سنة.

* أن يقوم المقترض بإدارة مشروعه بنفسه.

* لا يجوز منح المقترض أكثر من قرض واحد، ويحق لفرد واحد من الأسرة التقديم على القرض.

* تهيئة كفيل ضامن كما يثبت اسمه وعنوانه.

* لا يتقاضى صاحب القرض راتباً أو تعويضات.

* تعهّد خطي بأنّ المشروع جديد وغير قائم.

30. سالم سوادى حمود، دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع "الصغيرة"، بحث مقدم إلى المعهد العالي بدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف، 2013، ص 87-88.

31. المصدر السابق نفسه، ص 90.

لقد تبنت مصرف الرافدين عملية تمويل المشاريع «الصغيرة» المبتدئة، إذ تُدفع فائدة القرض من قبل وزارة المالية والبالغة (6%)، وقد حُدِّد سقف للإقراض تنفيذاً لتوجيهات اللجنة المالية المكلفة بالإشراف على تنفيذ برنامج القروض الميسرة التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء مبلغ لا يزيد (740) مليون دينار عراقي⁽³²⁾.

2. مصرف الرشيد

اعتمد مصرف الرشيد على تقديم خدماته المقدمّة إلى زبائنه المتعاملين معه وتنويعها، ومن هذه الخدمات تنويع محفظة إقراض المصرف لتشمل قروضاً تمنح لأصحاب المشاريع «الصغيرة» الفردية والمشاركة، لغرض المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني بمختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية، إذ اعتمد مصرف الرشيد على بعض السياسات لمنح القرض وهي على النحو الآتي⁽³³⁾:

* مدة القرض سنتان.

* نسبة الفائدة (12%).

* يكون مبلغ القرض (10-2) مليون دينار يعتمد على حجم المشروع.

* تقديم كفيل ضامن عنده تسهيلات مصرفية، لا يقل تقديره المالي عن (30) مليون دينار، أو أن يكون الكفيل موظفاً في إحدى الدوائر الحكومية، وراتب اسمي لا يقل عن (300-500) ألف دينار.

* ألا يكون للمقترض أي قروض أو أي تسهيلات سابقة.

* يتابع الفرع سير المشروع، عن طريق الكشف عليه كل ثلاث أشهر؛ للتأكد من استمرارية

32 . سعيد علي محمد، عبدالرحمن عبيد جمعة، دور المصارف التجارية الحكومية، مصدر سبق ذكره، ص85.

33 .شبكة الإنترنت الدولية، rasheedbank.gov.iq.

العمل، ورفع تقرير للإدارة العامة مع متابعة التسديد، وفي حالة وجود أي تلوّك في التسديد تُحتسب فوائد تأخيرية وُقِّدت أسعار العمليات المصرفية.

* تكون صلاحية الفرع لمنح القرض (5) مليون دينار، وما زاد عن ذلك تكون من صلاحية قسم الائتمان في الإدارة العامة.

يقوم مصرف الرشيد بالتمويل عن طريق برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصناعية «الصغيرة» بالتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن -مديرية التنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقية-، إذ قَرَّرَ منح قروض للقطاع الصناعي من قبل اللجنة الاقتصادية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء على مرحلتين، المرحلة الأولى بدأت في عام 2007، وكانت قروضها تمنح بالدولار على ألا يتجاوز مبلغ القرض الواحد (15) ألف دولار أمريكي، إذ حُصِّصَ لها مبلغ قدره (25) مليون دولار أمريكي لإعطائه إلى (1636) مشروع صغير، أمّا المرحلة الثانية فكانت في بداية سنة (2008) تمنح بالدينار العراقي على ألا يتجاوز المبلغ (30) مليون دينار عراقي، فقد حُصِّصَ مبلغ قدره (408) مليون دولار أمريكي لكل محافظات العراق، وقد حُصِّصَ لكلٍ من محافظات (بغداد، الموصل، والبصرة) مبلغ قدره (40) مليون دولار، وحُصِّصَ لكلٍ محافظة من المحافظات الأخرى (25) مليون دولار تقريباً⁽³⁴⁾.

مع أنّ المصارف المحلية تقوم بتمويل المشاريع «الصغيرة»؛ إلا أنّ هناك بعضاً من المشاريع تحتاج إلى تمويل خارجي، لا يتجه أغلب أصحاب المشاريع «الصغيرة» في العراق إلى الاقتراض الخارجي، أو من خارج دائرة مالكي المشروع، أو المساهمين فيه، أو أقاربهم، أو الأصدقاء المقربين، إلا في الحالات التي لا يجدون بديلاً عن ذلك الإقراض، أو ما يمكن أن نطلق عليه الحالات الطارئة في حال حاجتهم الماسة للتمويل، واختلفت صور التمويل الخارجي للمشاريع «الصغيرة» في

العراق ووفق طبيعة كل مشروع مثل: (صناديق ومؤسسات التنمية، ومؤسسات التمويل الحكومية، ومؤسسات الإقراض التعاوني وغيرها)⁽³⁵⁾.

المستخلص

تتمتع المشاريع «الصغيرة» بأهمية كبيرة، لما لها دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل لإنتاج سلع تلبي أذواق المستهلكين، فضلاً عن نشاطها التصديري، وقدرتها على الدخول للأسواق المحلية والدولية، من أجل النهوض بهذه المشاريع، إذ لا بدّ من تبني برامج وآليات تُعتمد لتنمية هذه المشاريع وتطويرها عن طريق الحصول على التمويل المناسب، وقد تبت المصارف العراقية عملية تمويل هذه المشاريع عبر منح القروض، والاعتماد على بعض الطرائق الحديثة عن طريق قيام المصارف بتأسيس شركة الكفالات المصرفية والشركة العراقية للتمويل المشاريع «الصغيرة»، وقامت المصارف بمساعدة المشاريع «الصغيرة»؛ لضعف المقدرة المالية، ومساعدة العاطلين عن العمل من أجل النهوض بمشاريعهم الخاصة وتحقيق أعلى ربح لهم.

35. عبد الرحمن إبراهيم دور البنوك في تمويل المشاريع، مصدر سبق ذكره، ص 85.